

سقوط البعض في استلاب مزدوج إنجليزي عثماني



مقدمتهم سلفيون وظيفتهم دعوة المسلمين إلى الإسلام، ويتبعهم غاؤون من السذج تعنى قلوبهم عن الصهاينة الذين لا يقطع اردوغان علاقة بلاده بهم، ويجيد تصدير خطاب دعائي يسمح لجمهوره بالنوم مطمئنا، ويستبشر بان تحويل متحف المسجد الأقصى.

كنت قد شاهدت فيلم "تاتون من بعيد"، وفيه تقصى المخرجة المصرية أمل رمسيس جوانب من مسيرة الكاتب الفلسطيني نجاتي صدقي (1905 - 1979)، من فلسطين إلى موسكو للدراسة في جامعة الشعوب الشرقية، وإلى فرنسا مسؤولا عن صحيفة "الشرق العربي"، ثم مشاركتها في الحرب الأهلية الإسبانية مع الجمهوريين ضد الجنرال فرانكو، ومنها إلى الجزائر لإنشاء إذاعة سرية موجهة إلى شمالي أفريقيا، ثم عودته إلى سوريا، واضطرته الحرب الأهلية في لبنان إلى الإقامة في أثينا حتى وفاته. وفاجاني إبراهيم العريس بإهدائي "مذكرات نجاتي صدقي" تقديم وإعداد حنا بوحنا، وتتضمن ملحقا عنوانه "الحركة الوطنية العربية من الانقلاب الاتحادي حتى عهد الكتلة الوطنية" كان أطروحة أنهى بها صدقي دراسته الجامعية عام 1929.

فرق نجاتي صدقي، وهو في الرابعة والعشرين، بين الاستعمار الصريح وتركيا التي "لم تكن دولة استعمارية بالمعنى المذكور... لم تكن سوى وكيل تجاري للدول الاستعمارية الأوروبية"، في اقتراب من مفهوم الدولة الوظيفية التي تنتعش بمدى فاعلتها في تنفيذ ما يوكل إليها من مهام، وما تتطوع بإدائه من خدمات لأوروبا التي تخشى، حاليا، آثار الهجرة السرية.

حدد الميراث السلفي والتركلي، في

أما حل هؤلاء ليحتدوا أحمية... ولا ريب أن تسابق المورسين من المصريين وغيرهم من مختلفي الهياث في البذل لتعصيد هذا المشروع كفيل بدوام تمتع هؤلاء بذك المظهر الحسن".

المنحة الملكية لم تقض على ظاهرة الحفاء، وفي كتابه "تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة 1805 - 1950" يقول جابريل باير إن الديمقراطية لم يكن لها "ما يذكر لأن من يتسلطون على البرلمان كانوا أصحاب الملكيات الكبرى، وكان من اليسير عليهم أن ينتخبوا، ويعاد انتخابهم بأصوات أولئك الجهلة من الفلاحين الأذلاء". ورسخ دستور 1923 مبدأ الطبقية؛ فالمادة 78 تشترط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من الطبقة العليا، أو من "الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مئة وخمسين جنيها مصريا في العام، ما لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة مئة جنية"، ثم نصت المادة 81 من دستور 1930 الملكي الانقلابي على أن يتوفر للمرشح لمجلس النواب "شرط نصاب مالي" يحدده القانون، وهذا كله ترف؛ فالأغلبية لا تملك إلا القدرة الجسدية، ولا تملك أحمية. وقد رأيت في قريتي بقايا الحفاة، والأزرى بعضا من أبنائهم فرحين باريدوغان.

ساحات الحروب أبعد من حدود ميادين القتال، إنها تنطلق من الوعي، فبالاستلاب الوطني يصعد المستبد، وبالاستلاب الديني يستدعي اردوغان الذي اعتبره يوسف القرضاوي جديرا بقيادة الأمة الإسلامية، وقيل الانتخابات الرئاسية التركية عام 2014، راهن القرضاوي على فوز الخليفة، لأن "الله معه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير". وليس القرضاوي استثناء، فأمثاله بيننا كثيرون في

يحلو لمستشرقين مصريين إثارة، كرها في ما يمثله عبدالناصر. ويكفي صدق الحس الشعبي لتدبر ما قبل 1952، على مستويين: أولهما رسمي ينسف قشرة ليبرالية تريد نخبة تصديقتها والتسلي بخرافتها، إلى أن يصددها الملك بحل البرلمان، وتشكيل حكومة غير منتخبة، وكتابة دستور ملكي، ولا يفكر سعد زغلول أو مصطفى النحاس في دعوة الأغلبية الشعبية إلى احتلال الميادين؛ اعتراضا على "العزل". لم يحكم حزب الأغلبية إلا ست سنوات طوال عام 1929، وفي عام 1925 عاش البرلمان بضع ساعات انتهت بكميوبا يطها الملك فؤاد، إذ حل البرلمان مساء يوم انعقاده. وكان حادث 4 فبراير 1942 لحظة مواجهة الحقيقة، بحصار دبابات الاحتلال البريطاني لقصر عابدين، ووقوف الملك فاروق على بعد خطوة من العزل، لولا إذعانه لأمر السفير البريطاني مايلز لامبسون بان يشكل النحاس الوزارة.

أما المستوى الشعبي، فهو حقيقة أخرى، صفة لا يصح لعاقل أن يستبدل بها صوراً لشوارع القاهرة يرؤج لها باعتبارها أكثر نظافة من باريس. وخارج إضاءة الكادر، عانى الفلاح استعبادا فعليا على أيدي إقطاعيين مصريين. عبودية تتغذى على فقر وجهل وحفاء لم تقض عليه مكرمة الملك، وقدرها الفان من الجنينيات، في 6 فبراير 1941، وأرسل بذلك ناظر الخاصة الملكية مراد محسن باشا خطابا إلى رئيس الوزراء حسين سري، "لما كان كثير من أهل المدن والقرى يمضون لثقة حالهم حفاة الأقدام وفي ذلك من مزار صحية وأدبية رأى مولاي أعزه الله وأعز به البلاد أن يكون عيد ميلاده السعيد هذا العام ذا أثر كبير في القضاء على هذه الحال بالتيسير على

سعد القرش
روائي مصري

في عام 2020 يكمل جمال عبدالناصر خمسين عاما من الصمود، في قبره، أمام ضحايا الاستلاب الإنجليزي، وأسرى المازوشية، فلا ينالهم ملل أو يأس في ثمانية مواسم، وفقا لهذا التسلسل: ذكرى ثورة 23 يوليو 1952، إعلان الجمهورية، استقلال السودان، تميم قناة السويس، فشل الوحدة المصرية السورية، ثورة اليمن، هزيمة 1967، موته في سبتمبر 1970. ولم يكن ينقص مصر الآن إلا إقطاعان أصابهم الاستلاب العثماني بجنين مريض يتجاوز سراب استعادة الخلافة، إلى استدعاء رجب طيب اردوغان، والترحيب بجيشه في أرض عربية، عابرا البحر من تركيا إلى ليبيا مباشرة، فلا يمر بفلسطين المحتلة، ولا بمس أمن العدو الإسرائيلي، فهو حليفه الاستراتيجي عسكريا واقتصاديا.

الحضور التركي، وقد جرى تلبية لطلب حكومي ليبي، له طعم الاحتلال طويل الأمد، ولن يكون استثناء وخروج على سنة أسلافه، منذ السفاح سليم صاحب الجواز البشرية في مصر، وبحكم عقدة النقص الحضاري، كان الاتراك آلة عسكرية، تضمن ضخ الأموال والمواهب البشرية في اتجاه واحد اطال عمر المشروع الاستعماري. وبحكم حداثة العهد بالحضارة، لم يتمتع الغزاة الأتراك بحد أدنى من النكاه؛ فيستروا تلك العورة بإقامة مشروع ينسب إليهم في بلاد أخضعوها لسيطرتهم، ولو كان تأسيس مدرسة أو بناء مستشفى لإرضاء العامة. استلاب واحد كاف ناهضة موسمية تشيع أجواء من الفكاهة، حول غبار

دواعش بريطانيا خطر لا يدرأ

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العاصمة حادثين نفذهما إرهابيان حصلنا على إطلاق سراح مكر. وإن كانت هذه التجربة سوف تتكرر مع ربع أو خمس الدواعش العائدين والليبية. كفيل بأن يلقب البلاد رأسا على عقب، ويجعلها بنظر سكانها إلى مملكة من الخوف.

السبيل الوحيد لمواجهة كل المخاوف المتعلقة بالدواعش البريطانيين وعائلاتهم هو بتعديل القوانين البريطانية، وصياغتها بما يضمن محاكمات عادلة للإرهابيين بمعايير مختلفة عن تشريعات الجرائم العادية. فلا يجب أن تكون حقوق الإنسان في قوانين محاكمة الإرهابيين هي المعيار الأساسي، وإنما أمن الدولة والمواطنين. هذا سينتج للقضاء سجن الإرهابيين مدى الحياة، بالإضافة إلى سحب جنسيتهم، ومنعهم من السفر، وقبل كل هذا مراقبتهم طوال الليل والنهار. المشكلة أن تجريد القوانين في المملكة المتحدة من حقوق الإنسان يسجل انتصارا للدواعش على قيم الحضارة الإنسانية. هم يريدون للبشرية أن تعود إلى عصور الظلام حيث لا يسمع إلا صوت الموت، ولا يرى سوى السواد. لأن البريطانيين لا يريدون منح الإرهابيين هذا النصر، يبحثون عن التوازن بين القانون والحقوق. بين الأمن والعدل. وبين الحرية والانتهازية. ليس فقط في فحوى التشريعات، وإنما في عمل الأمن والقضاء والرقابة على التعليم والتدين. ربما يحمل قانون الإرهاب الجديد الذي تعكف الحكومة على إعداده حاليا، بعض الطمانينة التي يحتاجها البريطانيون ليتصلحوا مع فكرة عودة دواعشهم ومحاكمتهم على أرض الوطن. تقول بعض الطمانينة وليس كلها، لأن الثقافة التي أنتجت هؤلاء الإرهابيين الذين التحقوا قبل أعوام بدولة الخلافة، لا تزال موجودة. وفرسانها الذين ينشرون سمومهم ليل نهار، يترقبون عودة الدواعش لبيدواوا بالدفاع عنهم وتوكل المحاميين لإطلاق سراحهم وإعادةتهم للإرهاب ثانية.

ليس فقط مكان الضعف الإنساني في القوانين إن جاز التعبير، هي ما يجعل درء خطر الدواعش البريطانيين بعد إعادتهم أمرا صعبا. هناك أيضا أولئك الذين يدافعون عن الإرهاب ويبحثون عن ثغرات قانونية وفكرية واجتماعية لتبرئة الإرهابيين وتبرير جرائمهم. وعندما يفعلون هذا يتساوون مع الذين يقتلون أو ينشرون ثقافة التطرف أو يمولونها. فما أبقح بالإسنان باطنا عليا وظاهرا جميلا.

ولا تبدو بريطانيا استثناء في هذه المعادلة حتى الآن. كما أن أقرعة تحسن استغلال الدواعش وتوظيفهم في ميادين القتال فوق الأراضي السورية والليبية. ومن يستعين بالإرهابيين في حروبه الخارجية، لن يصعب عليه تسهيل وصولهم إلى الأبعد من حدود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وثائق سفر مزورة وحفنة من الدولارات تكفي لدفع أي داعشي نحو تنفيذ عمل انتقامي أو "جهادي" يحلم به.

ثمة دافع آخر لانتقام الدواعش البريطانيين من بلادهم إذا ما اتحت لهم الفرصة. أولادهم الذين ولدوا في ظل "دولة الخلافة" ويكبرون في معتقلات باردة ومظلمة ومكتظة دون مستقبل. لا ذنب لهؤلاء إلا ما اقترف ذووهم من جرائم متعددة. وقد بدأت تسمع في بريطانيا من يقول إن تجاهل مثل هذه الحقيقة لن يفيد على المدى الطويل، إلا بتراكم الحقد والرغبة بالثار ممن رفضوا مساعدة الأطفال. تجدة تبدو منطقية ولكن هل من سبيل لمساعدة الأبناء دون الأهل؟ معضلة التعامل مع الدواعش العائدين هي ذاتها في جميع الدول الأوروبية، وتتلخص بكلمة واحدة هي القوانين. فالتشريعات في هذه الدول وضعت لتحمي حقوق الإنسان أكثر من أمن الدولة. ولأن الحكومة وأجهزة الاستخبارات تتركان أن فرص إطلاق سراح الدواعش العائدين عبر القضاء تساوي فرص سجنهم. فهم يفضلون بقاءهم خارج الحدود، بدلا من عودتهم إلى شوارع المملكة المتحدة بمعقداتهم وقناعاتهم الإرهابية التي لن تتغير، ولن يتوقفوا عن قتل الأبرياء بجحيتها.

لن يامن البريطانيون جانب الدواعش العائدين. ولن يوافقوا على عودتهم ليوأجها محاكمات تزعج بهم في السجون عدة سنوات ثم يطلق سراحهم ليستمر إرهابهم لهم تجربة سيئة مع مثل هذه الحالات. في هذا العام وحده عاشت

بهاء العوام
صحافي سوري

يدور جدل كبير في المملكة المتحدة اليوم حول السماح بعودة الدواعش البريطانيين ومحاكمتهم داخل البلاد. أو استمرار منعهم وإبقائهم في معتقلاتهم بسوريا والعراق وتركيا إلى أجل غير مسمى. ما أحيى هذا السجال هو موافقة القضاء البريطاني لعروس داعش بالعودة من أجل الاعتراض على سحب الجنسية منها. ولكن ما زاد حدة هو تحذيرات رئيس الاستخبارات السابق من أن دواعش المملكة يمثلون خطرا أكبر على البلاد طالما بقوا في الخارج واسقطت عنهم الجنسية. ما يحذر منه المسؤول الأمني هو تحول سلوك الدواعش من "الجهاد" إلى الانتقام. بمعنى أن يفروا من مراكز الاعتقال في الشرق الأوسط، ويعودوا إلى ساحات القتال بدافع الانتقام من دولهم التي جردوا من جنسيتهم. حينها سيستهدفون مصالح هذه الدول ومسؤوليها وعيائها في المناطق التي ينشطون فيها. وربما يعيدون إلى المملكة المتحدة بطريقة غير شرعية لينفذوا عمليات انتقامية. وفي الحالتين يقع الخطر على البريطانيين، ويكون الضرر أكبر مما يتوقع على الدول اللبانية. لندن حرمت العشرات من الدواعش البريطانيين مع جنسيتهم. ومع ازدياد حالات الفرار من المعتقلات التي تنشر عليها قوات سوريا الديمقراطية في مناطق الجزيرة السورية، تصبح تحذيرات مدير الاستخبارات السابق واقعية إلى حد بعيد. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوضع الأمني الهش في سوريا والعراق لا يوفر حماية لرعايا بريطانيا ومصالحها هناك. كما لا يمكن التعويل على الأتراك في منع الدواعش الأوروبيين عموما من التسلل إلى دول الاتحاد الأوروبي والعودة إلى أوطانهم.

الدواعش الأوروبيون بالنسبة للحكومة التركية ورقة ضغط على دول القارة العجوز.

لبنان في عزلته

فاروق يوسف
كاتب عراقي

صار على لبنان بموجب تلك الحسبة أن يدفع ثمن الحصار المفروض على إيران بعد أن تحول إلى ولاية إيرانية، افترض حزب الله أنها ستكون نافعة من جهة التغطية على تصدير المخدرات وغسيل الأموال.

أدخل حزب الله لبنان في متاهة اقتصادية يمارس فيها الكثير من النصب والاحتيال على القانون بحيث صار من الصعب التمييز بين ما هو نظيف وما هو قذر من العمليات المصرفية وهو ما دفع ثمنه لبنان كله.

اليوم صار من الصعب مد لبنان بأي نوع من المساعدة لسببين. يتعلق الأول بارتياح الجهات المانحة بمصير الأموال التي يمكن أن تذهب إلى حسابات وهمية تعود إلى حزب الله، والثاني يتعلق بعجز الحكومة الحالية عن القيام بإصلاحات حقيقية ستصلطم بالضرورة بمصالح حزب الله. تلك معضلة ليس من اليسير حلها.

فحزب الله الذي لن يتخلى عن مكتسباته التي حققها على حساب الدولة اللبنانية عبر سنوات طويلة من الرذخ المقاوم سيجد أن لعبته قد افتضحت، فهو من جهة يستعمل تعاطف العالم مع لبنان لمصلحته التي هي مصلحة إيرانية خالصة، وهو من جهة أخرى يهدد لاحتلال إيراني طويل الأمد. لذلك وفي ظل تراجع المشروع الإيراني وتضاؤل قدرة إيران على تمويل أتباعها فإنه سيلجأ إلى الضغط على الدولة اللبنانية من أجل أن يحتويها بالكامل ولا يهيمه في ذلك مصير اللبنانيين ممن هم في طريقهم إلى الوقوع تحت خط الفقر أو هم هناك فعلا.

الفقر بالنسبة لجزء لا بأس به من الشعب لما يسمى بالمقاومة هو ثمن متوقع يدفعه المقاومون وهم في طريقهم إلى نيل الشهادة.

سيخوض حزب الله حملة تضليل تدفع بكل من يخالفه إلى مغادرة لبنان. وستزداد عزلة لبنان عن العالم. الأسوأ الذي يفكر فيه اللبنانيون يقع في إمكانية لجوء حزب الله إلى اقتتال العالم على إعادة النظر في موقفه من لبنان والتخفيف من ضغوطه. ذلك خيار انتحاري إن لجا إليه الحزب فإنه قد يؤدي إلى تعقيد الأزمة اللبنانية بدلا من حلها. ليس مضمونا أن العالم سيلتفت إلى لبنان بالطريقة التي ياملها المقاومون، غير أن ما هو مؤكد أن لبنان سيدفع ثمن تلك المغامرة الباهظة.

عزلة لبنان سيطول أمدها. عزلة هي وليدة خطأ لم يرتكبه اللبنانيون وحدهم.

أما أن تكون ضغوط الولايات المتحدة على لبنان مسؤولة عن تربيته الاقتصادية فذلك كلام منقوص، تنقصه الوقائع التي شهدتها دولة لم تعد تملك القدرة على تصدير شؤون مواطنيها. تلك دولة ليست سوى غلاف متهرئ لدولة أخرى يحكمها حزب الله، وما من شيء يقع فيها إلا بناء على رغبة ذلك الحزب وفي سياق سياسته.

وليس مفاجئا أن يتزامن الانهيار المصرفي الذي شهدته لبنان مع فرض مزيد من العقوبات الأميركية على حزب الله. لم يكن لبنان مقصودا بتلك العقوبات ولكن تداعياتها انعكست على العمل المصرفي. ما يعني أن جزءا من ذلك العمل كان ولا يزال يدخل ضمن دائرة هيمنة حزب الله.

أدخل حزب الله لبنان في متاهة اقتصادية يمارس فيها الكثير من النصب والاحتيال بحيث صار من الصعب التمييز بين ما هو نظيف وما هو قذر من العمليات المصرفية وهو ما دفع ثمنه لبنان كله.

اليوم صار من الصعب مد لبنان بأي نوع من المساعدة لسببين. يتعلق الأول بارتياح الجهات المانحة بمصير الأموال التي يمكن أن تذهب إلى حسابات وهمية تعود إلى حزب الله، والثاني يتعلق بعجز الحكومة الحالية عن القيام بإصلاحات حقيقية ستصلطم بالضرورة بمصالح حزب الله. تلك معضلة ليس من اليسير حلها.

فحزب الله الذي لن يتخلى عن مكتسباته التي حققها على حساب الدولة اللبنانية عبر سنوات طويلة من الرذخ المقاوم سيجد أن لعبته قد افتضحت، فهو من جهة يستعمل تعاطف العالم مع لبنان لمصلحته التي هي مصلحة إيرانية خالصة، وهو من جهة أخرى يهدد لاحتلال إيراني طويل الأمد. لذلك وفي ظل تراجع المشروع الإيراني وتضاؤل قدرة إيران على تمويل أتباعها فإنه سيلجأ إلى الضغط على الدولة اللبنانية من أجل أن يحتويها بالكامل ولا يهيمه في ذلك مصير اللبنانيين ممن هم في طريقهم إلى الوقوع تحت خط الفقر أو هم هناك فعلا.

الفقر بالنسبة لجزء لا بأس به من الشعب لما يسمى بالمقاومة هو ثمن متوقع يدفعه المقاومون وهم في طريقهم إلى نيل الشهادة.

سيخوض حزب الله حملة تضليل تدفع بكل من يخالفه إلى مغادرة لبنان. وستزداد عزلة لبنان عن العالم. الأسوأ الذي يفكر فيه اللبنانيون يقع في إمكانية لجوء حزب الله إلى اقتتال العالم على إعادة النظر في موقفه من لبنان والتخفيف من ضغوطه. ذلك خيار انتحاري إن لجا إليه الحزب فإنه قد يؤدي إلى تعقيد الأزمة اللبنانية بدلا من حلها. ليس مضمونا أن العالم سيلتفت إلى لبنان بالطريقة التي ياملها المقاومون، غير أن ما هو مؤكد أن لبنان سيدفع ثمن تلك المغامرة الباهظة.

عزلة لبنان سيطول أمدها. عزلة هي وليدة خطأ لم يرتكبه اللبنانيون وحدهم.

أدخل حزب الله لبنان في متاهة اقتصادية يمارس فيها الكثير من النصب والاحتيال بحيث صار من الصعب التمييز بين ما هو نظيف وما هو قذر

وإذا ما كانت المؤسسات المالية الدولية قد رهنّت مساعداتها للبنان بإصلاحات سيكون على الحكومة اللبنانية أن تقوم بها فإن ذلك يعتبر شرطا تعجيزيا. فالحكومة التي هي من اختراع حزب الله لن تقوى على القيام بإصلاحات تتناقض مع مصالح ذلك الحزب. لن تعمل الحكومة بما يضر بالحزب حتى وإن كان ذلك الضرر يقع لبنان.

صار من الصعب على العالم كله، وليس على الولايات المتحدة وحدها، أن يتعامل مع لبنان من غير المرور بدوائر حزب الله.

تلك مشكلة لبنانية وليست مشكلة الآخرين الذين يرغبون في مد يد العون إلى لبنان. غير أن لبنان دولة تم اختطافها. النوع الطائفي اللبناني صار هامشيا في حين تمسك اللبنانيون اختطفت الطائفة الشيعية بالمرکز وتلك مليشيا لا تنتمي إلى لبنان إلا بالاسم، أما انتمائها الحقيقي فهو إلى إيران. حزب الله هو مليشيا إيرانية. وهو ما جعله يضع لبنان ضمن الحالة الإيرانية.